# دور المجتمع المدني في ليبيا

## ورقة نقاش حمزة الناجح

تمر ليبيا اليوم بظروف استثنائية, من ثورة شعبية أسقطت نظام معمر القدافى عام 2011 الى إنفلات أمني وتقديرات بوجود اكثر من 20 مليون قطعة سلاح, ووضع أقتصادي هش فقد ظلت معدلات البطالة بين الشباب كبيرة جداً فى بلد تفوق نسبة الشباب فيه حوالى 67.7 % ولا نرى اى مشاريع توعوية أوتعليمية أومنح تقدم كمشاريع للشباب فى ظل كل هذه الطاقات (الموارد البشرية) ، وفي أعقاب الربيع العربي، أصبحت الضرورة ملحة لتحقيق تحسينات ملموسة على صعيد الفرص المتاحة أمام الشباب وسبل عيشهم في المنطقة من خلال مبادرات محلية شاملة ومبتكرة وقائمة على قاعدة اقتصادية سليمة لدمج الشباب اقتصاديا للحد من العنف ولزياد الدخل و المساعدة على تكوين حاضنات إقتصادية في المناطق الحضرية لتوفير الفرص الاقتصادية بين الشباب على مستوى القاعدة. ولن تحقق هذه الحاضنات اهدافها الا من خلال تضافر الجهود بين الحكومات المحلية ( المجالس البلدية)ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

دور المجتمع المدني في تعزيز ريادة الأعمال:

رائد الأعمال هو الشخص الذى يستثمر فى رأس المال عن طريق الخوض بالمخاطرة . ، ريادة الأعمال هي ببساطة مُمَارسة تقديرات خاصة بالسياسات المالية لتحقيق الارباح فى وقت جيد.
طالما أن الأمر كذلك، ينبغي أن يكون السؤال المنطقي هو: هل كل شخص لديه القدرة على أخذ زمام المُبادرة والمُخاطرة لبدء مشروع تجاري جديد؟ كلمة السرّ هنا هي الثقة و القدرة.

لبدء اى مشروع يجب أن يكون لدينا ثقة وطموح عالي ودراسة جدوى حقيقية عن السوق المستهدف، وأمكانية للابتكار وإنتاج شيء جديد ومميز يلفت نظر المستهدفين .

بما إن ريادة الأعمال هى:ثلاثة انواع حسب التعريف المقدم من اللجنة الشعبية العامة(سابقاً) بقرار رقم 472لسنة 2009وهى كالتالى:

- ريادة الأعمال للمشاريع متناهية الصغر وهى المشاريع التى لا يزيد القرض فيها عن 10.000 دينار ليبي .
- المشاريع الصغرى وهى المشاريع التى يزيد القرض فيها عن 100.000 ولايزيد عدد المشاركين ب 25 فرداً.
- المشاريع المتوسطة وهى المشاريع التى يزيد قيمة القروض فيها عن 1.000.000 وكحد اقصى 5.000.000 دينار ليبي ولا يزيد عدد المشاركين ب 25 فرداً.

المشاكل والعقبات التى تواجه المشاريع الصغرى والمتوسطة فى ليبيا حسب دراسة قامت بها احدى المؤسسات الليبية :

1. عدم توفر مقومات البنية الاساسية اللازمة لدعم وتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة فى مختلف المجالات.
2. نقص فرص التمويل المناسبة.
3. البطء والتعقيد فى اجراءات منح التراخيص.
4. العزوف عن المبادرة.
5. افتقار اصحاب المشروعات الى المهارات الادارية والفنية.
6. عدم وجود تكامل بينها وبين المشروعات الكبيرة.
7. التغيير المستمر فى التشريعات والقرارات المنظمة للاستثمار الخاص.
8. تفضيل المستهلك المحلى للمنتجات الاجنبية المماثلة مما يحد من الطلب على المنتجات المحلية.

برزت هذه الدراسة فى فترة مابين 2005 الى 2010. اما الان فأن الكثير من الوقائع قد تغيرت بعد الثورة فى ليبيا والتى انطلقت فى العام 2011وبرز الجانب الامنى كأحد المعوقات بالاضافة الى النقاط سابقة الذكر.
وفى اعتقادى فأن الدور الجديد للمجالس البلدية قد يحقق تطوراً بدلا من المركزية التى كان معمولا بها سابقاً . اى بزوغ حكومات محلية توصل الخدمة مباشرة للمواطنيين وتتابع عمل المشاريع الصغرى والمتوسطة وتسهل عملها.
أما بالنسبة للمجتمع المدنى فأن اثره لايزال ضعيفاً وليس هناك اى رؤى للعمل على دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة, وكمثال على هذا فأن مدينه مثل غريان 200 الف نسمة و أكثر من 25 مؤسسة مجتمع مدنى مسجلة لاتوجد اى دراسة لدعم مشاريع إقتصادية (صغرى ومتوسطة).